دعا إلى الإسراع بمواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل

العتيبي: ثروتنا البشرية هي أساس أي تنمية تنشدها الكويت

حث أمين سر جمعية المهندسين الكويتية المهندس فهد اردیني العتيبي الجهات المعنية بمواءمة متطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي في البلاد، معربا عن الأمل في أن تساهم عملية فصل وزارة التعليم العالي عن التربية للاسراع بحل هذه المشكلة والقيام بالبحث المطلوب للوقوف على متطلبات السوق وتوجيه المؤسسات التعليمية وجهات الابتعاث لإعلام الطلبة خريجي الثانوية إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص.

وأشار العتيبي إلى أنه لم يعد مقبولا وجود مئات المهندسين والمهندسات بطوابير الانتظار للعمل وهم من خريجي جامعة الكويت أو البعثات الداخلية الى الجامعات الخاصة أو الذين تم ابتعاثهم الى الخارج وكلفوا الدولة مبالغ طائلة وأنه بات من الضرورة حل هذه المشكلة بشكل سريع و الى غير رجعة .

وذكر أمين سر "المهندسين"، أن الجمعية تأمل أيضاً من ديوان الخدمة المدنية وبالتعاون مع الجمعية وكلية الهندسة والبترول من إنهاء مشكلة مئات المهندسين الصناعيين ووضع وصف وظيفي لهم وتغيير مسمى قسم الهندسة الصناعية الى هندسة نظم إدارية وصناعية ، لافتا الى وجود مئات المهندسين الصناعيين الذين ينتظرون على قوائم التوظيف في الديوان ولم يتم تعيينهم لعدم توافق المسميات المطلوبة في الجهات الحكومية مع حقيقية هذا التخصص الهندسي والمهارات التي يتمتع بها خريجو الهندسة الصناعية.

م. فهد العتيبي

وأكد وجود مئات من المهندسين الكويتيين أيضاً من تخصص هندسة البترول والذين لايجدون عملا ومنهم من ينتظر منذ أكثر من سنتين وإلى الآن لم تحل مشكلتهم ، مضيفا أننا في جمعية المهندسين على استعداد للتعاون مع الديوان ومع كلية الهندسة ووزارة التعليم العالي ودعمهم للوقوف على أسباب هذه المشكلة وتحديد متطلبات سوق العمل من التخصصات الهندسية وغيرها من التخصصات الأخرى .

وأشار العتيبي إلى أن ثروتنا البشرية هي أساس أي تنمية تنشدها الكويت ونأمل أن نسارع في الحفاظ عليها وتنميتها، مضيفا أن الجمعية طرحت من 3 سنوات برنامجا لاحلال المهندسين الكويتيين من خلال تأهيلهم وادماجهم في المشاريع الحكومية إلا أننا لم نلق أي دعم من المؤسسات الحكومية المنفذة للمشاريع العملاقة رغم توفر الكثير من الفرص التي اتاحتها عملية تقييم واعتماد المهندسين غير الكويتيين من قبل الجمعية .

«بيت الزكاة» يتسلم 112376 ديناراً تبرعاً من جمعية الخالدية التعاونية

مسؤولوا بيت الزكاة يتسلمون التبرع

تسلم بيت الزكاة شيكاً بمبلغ (112376 د.ك.-مائة واثنا عشر ألفاً وثلاثمائة وستة وسبعون ديناراً كويتياً) تبرعاً من جمعية الخالدية التعاونية، وجرى تسلم الشيك خلال زيارة قام بها وفد الجمعية المكون من خالد الياسين رئيس مجلس إدارة الجمعية و عادل محمد الحليلة أمين سر الجمعية للمقر الرئيسي لبيت الزكاة بجنوب السرة، وكان في استقبال الوفد عبد المحسن أحمد الكندري نائب مدير عام بيت الزكاة للشؤون المالية والإدارية، وعماد جاسم الزايد رئيس قسم خدمة الشركات، و علي عبدالله العوضي الموظف بالقسم.

وأعرب الكندري عن بالغ شكره وتقديره لدعم جمعية الخالدية المستمر لبيت الزكاة وتسليم زكاة أموالها للبيت تمكينا له من أداء دوره وتنفيذ برامجه الساعية لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الكويتي. من جانبه أعرب رئيس مجلس إدارة الجمعية عن تقديره للدور الرائد والفعال الذي يقوم به بيت الزكاة في خدمة فريضة الزكاة وتفعيل دورها في المجتمع من خلال عطائه المشهود، داعياً "للبيت" بدوام التوفيق والسداد، مضيفاً أن دعم الجمعية لبيت الزكاة يأتي في إطار دورها المجتمعي المنوط بها خدمةً للوطن والمواطنين، ومساهمة في دفع مسيرة التقدم والبناء في المجتمع الكويتي، وتجسيداً للأهداف السامية التي تضمنها قانون العمل في الجمعيات التعاونية.

«ديوان المحاسبة» يشيد بجهودها لتلافي ملاحظاته

40 مليون دينار إجمالي إيرادات استثمارات «أمانة الأوقاف» عام 2020

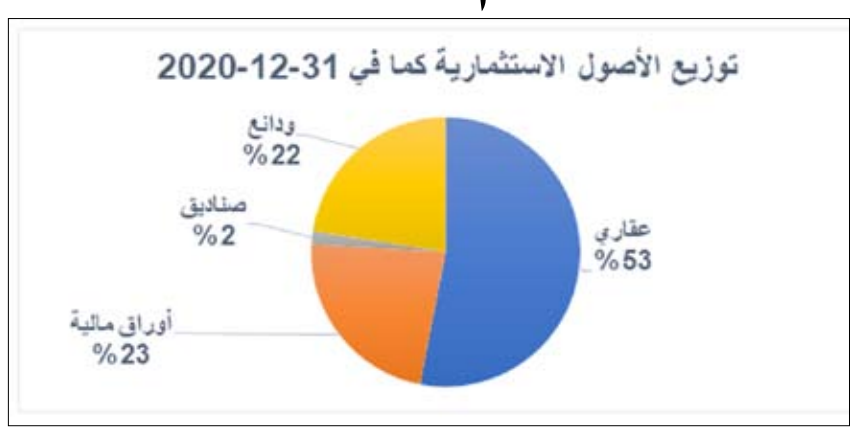

توزيع الأصول الاستثمارية

أفاد المهندس ناصر الخضر نائب الأمين العام لقطاع تنمية الموارد والاستثمار بالإنابة ومدير إدارة الاستثمار العقاري أنه قد بلغ إجمالي الإيرادات المحققة من استثمارات الأصول الوقفية 40 مليون دينار لعام 2020، متمثلة في ما يقارب 54% إيرادات استثمار عقاري وما يقارب 46% إيرادات استثمارات مالية، كما ارتفعت القيمة السوقية الأصول المستثمرة بنسبة ما يقارب 191% وبلغت قيمة الأرباح الغير محققة مبلغ ما يقارب 834 مليون دينار، كما أشاد ديوان المحاسبة على جهود الأمانة المبذولة للعمل على تلافي ملاحظات الديوان بغية الوصول إلى انتظام الأعمال المالية والمحاسبية، كما ورد في تعقيبه الأخير على رد الأمانة على ملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2019/2020.

وأكد الخضر أن الأمانة العامة للأوقاف حريصة على الوفاء للواقفين من خلال استثمار الأصول الوقفية في استثمارات مُدرة ومُجدية اقتصاديًا في الأسواق المحلية والعالمية في سبيل تحقيق عوائد جيدة ومستمرة والتي تسهم في تلبية احتياجات المجتمع وتنميته تحقيقاً لشروط الواقفين.

كما أفاد أنه بالرغم من التحديات الكبيرة والمخاطر العالية التي تواجهها الأمانة لاستثمار الأصول الوقفية بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والصحية، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية وقلة الكوادر البشرية العاملة في قطاع تنمية الموارد والاستثمار مع كبر حجم

م. ناصر الخضر

الأصول المستثمرة، إلا أنها استطاعت بتوفيق من الله عز وجل مواجهتها وتحقيق الموازنة في أداء المحفظة الاستثمارية وتحقيق صافي ربح على التكلفة التاريخية ما يقارب 6% لعام 2020، ولم يقل عن نسبة 5% على مدى سنوات عمل الأمانة العامة للأوقاف في استثمار الأصول الوقفية، والذي كان نتاج تنوع الأدوات الاستثمارية وتوزيع الأصول.

وأوضح المهندس ناصر الخضر بأن إيرادات الاستثمارات العقارية المحققة منذ عام 2016 حتى عام 2020 تتراوح ما بين مبلغ (22،178،622 – 27،414،438) مليون دينار بالرغم من وجود بعض العقارات المدرجة ضمن خطة إعادة الاعمار وذلك لأن معظم العقارات التي يتم استلامها من الواقفين تكون قديمة ومستهلكة وليس لديها أرصدة مالية متوفرة وتحتاج لإعادة إعمار، وكما توجد أوقاف عقارية تم استلامها من الواقفين وهي أراضي فضاء تحتاج أن تخضع للدراسة ضمن خطة تطوير العقارات الوقفية، وذلك ليتم تشغيلها والانتفاع من ريعها ضمن أوجه الصرف المخصص لها ووفق شروط الواقفين، بينما بلغت إيرادات الاستثمارات المالية المحققة لنفس الفترة ما بين مبلغ (9،884،400 – 18،420،219) مليون دينار بالرغم من وجود عدة استثمارات متعثرة نتاج الأزمات التي وقعت وما صاحبها من مخاطر تشغيلية، وجاري العمل على التخارج من تلك الاستثمارات بأقل خسائر ممكنة، كما نود التأكيد على أن الأمانة لم تواجه أي أزمة في سداد المصاريف وأخذ المخصصات اللازمة للعمليات الاستثمارية لمواجهة المخاطر الاستثمارية المختلفة، والمتمثلة منها في تذبذب القيمة السوقية للأصول المستثمرة ولتغطية أي خسائر غير محققة نتيجة انخفاض القيمة السوقية لبعض الاستثمارات وذلك خصمًا من إجمالي الإيرادات المحققة، في سبيل اتخاذ كافة إجراءات التحوط للمحافظة على الأصول الوقفية المستثمرة ضمن أفضل الممارسات المحاسبية.

يذكر أن فريق عمل قطاع تنمية الموارد والاستثمار يسعى جاهداً إلى الريادة في استثمار الأصول الوقفية بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية للارتقاء بالأمانة العامة للأوقاف لتكون جهة خيرية مستدامة ورائدة في العمل الوقفي، والأعلى ثقة في العالم الإسلامي في استثمار الأصول الوقفية وصرف ريعها في أوجه الخير وفق شروط الواقفين.

البرنامج التدريبي البيئي التخصصي لـ «حماية البيئة» يطالب بحلول مبتكرة للتحديات البيئية

كشفت أمين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة جنان بهزاد، أن دورتها "قوانين حماية البيئة وأثرها على المسؤولية المجتمعية" والتي قدمتها خلال البرنامج التدريبي البيئي التخصصي الذي تقدمه الجمعية الكويتية لحماية البيئة في مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي التابع لها خلال الفترة من 14 فبراير الماضي حتى 11 مارس الجاري انتهت إلى إصدار "وثيقة المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة"، مؤكدة أن الوثيقة طالبت بإيجاد حلول مبتكرة لحل قضايا التغير المناخي وندرة المياه وحماية التنوع البيولوجي والتي كانت جزءً من برنامج الدورة التدريبية، مبينة أن الوثيقة شارك في إعدادها المشاركون في الدورة من نحو 13 دولة عربية وهي لبنان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية والبحرين والسودان والمغرب وليبيا وتونس وفلسطين وسورية والامارات العربية المتحدة، وذلك لتشمل نطاقا واسعا من الدول العربية وتحمل الوثيقة تصنيفا للتحديات التي تقف أمام نجاح المشاريع البيئة والقوانين المساعدة في إنجازها.

جنان بهزاد

وأوضحت بهزاد "تناولت الدورة التدريبية محاور عديدة منها دور المسئولية المجتمعية في تحقيق أهداف القانون ومن ناحية أخرى تفسير مواد القانون ومدى تطبيقها وتأثيرها على السلوك المجتمعي"، مضيفة: "تأتي المسئولية المجتمعية مؤدية دورها في المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وإلى توفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. وترتكز على ثلاثة جوانب هي دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق التقدم المجتمعي، والإسهام في حماية البيئة، واتفق المشاركون على أن البيئة قضية تربوية سلوكية نفسية مجتمعية يتعين على أن يساهم الجميع في المحافظة عليها"، وذكرت: "ركزت في قضايا ذات أولية لإعادة النظر في المسئولية المجتمعية اتجاهها مثل ندرة المياه وعدم وجود نظام متكامل لإدارة المياه يسمح باستمرار الآثار البيئية: عدم وجود مصادر مياه عذبة – الحاجة المستمرة لتنقية مياه البحر. تكلفة إنتاج المياه العذبة (بلغ تكلفة إنتاج الألف غالون من المياه نحو ستة دنانير يدفع منها المواطن 800 فلس فقط في حين تتحمل الميزانية العامة دعما يبلغ 5.2 دينار لكل ألف غالون). عدم استغلال المياه العذبة (مياه الأمطار – تنقية المياه وإعادة تدويرها)، وأكدت أن "في الكويت يقدر استهلاك الفرد فيها بنحو 550 لترا يوميا، وهو يفوق ضعف المعدل الذي وضعته الأمم المتحدة والمقدر بنحو 220 لترا للفرد".

وحول التحديات المستقبلية قالت جنان بهزاد: "هي مواجهة آثار التغيرات المناخية والعمل على خطط استراتيجية لمواجهة تلك الآثار والتي لا تعد اليوم من الوقائع العلمية بل هي حقيقة وشهدنا منها ارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار في السنوات السابقة وتزايد العواصف الغبارية وقريبا حسب التوقعات العلمية ستتأثر المنطقة بارتفاع منسوب مياه البحر. فلابد لنا من مواجهة تلك الآثار بخطط التكيف مع التغيرات المناخية، والتكيف هو تعديلات بشرية في النظم الايكولوجية والاجتماعية أو الاقتصادية أو نهج لخطة عملية وذلك استجابة لمحفزات المناخ الفعلية أو المتوقعة وآثارها أو تأثيراتها (فريق الخبراء) ويمكن تمييز أنواع مختلفة من التكيف بما في ذلك الإستباقي والتفاعلي والتكيف الخاص والعام والتكيف المستقل ذاتيا والمخطط. ومن فوائد التكيف هي تجنب الضرر والاستفادة من الفرص والتعامل مع العواقب".

جانب من البرنامج التدريبي

وبينت أمين عام جمعية البيئة أن "التحديات التي وضعها المشاركون أمام البيئة العربية منها التخفيف من البلاستيك ويصبح هناك صفر نفايات في البحر المتوسط والحاجة لتخطيط المدن الحضرية بما يناسب متغيرات البيئة المستقبلية وغياب البيانات البيئية والمتغيرات الهامة في البيئة لدراسة التغير والتنبؤ بمستقبل حالة البيئة وعدم تفعيل الإدارة المستدامة للموارد والمحافظة على البيئة بكامل صحتها بما يلائم السكان حسب المعايير الدولية، فضلا عن تداخل الاختصاصات بين المؤسسات، وضعف الامكانيات المالية والتقنيات، وعدم توفر المياه الصالحة للشرب والزراعة للكثير من المناطق وهي مشكلة قد تكون في نطاق الدولة المقترحة لذلك (ليبيا)، وتحسين الوضع البيئي في الوسطين الحضري والريفي عموما وكذلك بالخصوص من خلال دعم التباين الحيوي ومكافحة التصحر وكذلك مجابهة آثار التغيرات المناخية (شمال غرب تونس)، إضافة إلى نقص التمويل لتنفيذ مشاريع ذات امكانيات بيئية واقتصادية، والأوضاع السياسية الغير مستقرة في الدول التي تعاني من الحروب تحول دون الحفاظ على البيئة لعدم وجودها في أولوية قوائم الاحتياج، وعدم ملائمة القوانين البيئية للمتغيرات".

مشيرة إلى أن "التحديات تشمل أيضا توظيف العمالة الوافدة للاهتمام بالمزارع مما أدى إلى تدمير التربة وحفر أبار جوفية غير قانونية وضخ المياه الجوفية فوق طاقتها الاستيعابية مما أدى إلى دخول مياه البحر للابار الجوفية الساحلية وتملح المياه والتربة فبالتالي أصبحت المزارع الخصبة في السابق أراض غير صالحة للزراعة، وعدم استغلال المياه المعالجة، وضعف تعرفة المياه، وعدم استغلال المياه الجوفية المالحة لإنتاج منتجات تتحمل المياه المالحة مما يعود بالفائدة على الدولة، فضلا عن البلاد التي تعاني من الشح المائي (أقل من 500 متر مكعب للفرد في السنة) (تونس)، وضعف الوعي بقوانين حماية البيئة، وضعف التأثير في القرار، والتحول نحو استخدام مفاعلات الهيدروجين لانتاج الطاقة البديلة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، إضافة إلى الاتحاد والتعاون لإعادة تأهيل البيئة من دمار الحروب، وقلة التوعية بقضايا البيئة وادماج التعليم البيئي في جميع مراحل الدراسة".

وواصلت جنان بهزاد: "وضع المشاركون حلولا طموحة لحل القضايا البيئية المتشابكة في مختلف الدول العربية والتي من الممكن تطبيقها على نطاق واسع وهي حلول واقعية ومستمدة من مشاريع تم تنفيذها مسبقا في دول العالم المختلفة وبذلك هي قابلة للتطوير والتطبيق في المنطقة للوصول لأفضل الامكانيات البيئية المستدامة، والتقليص من أسباب التغيرات المناخية ونشر تربية التكيف مع التغيرات المناخية، ووضع قوانين صارمه لحمايه البيئه لتعزيز الثقيف البيئي، وإعادة تأهيل الغابات لتكون مؤهلة لاستيعاب الأحياء البرية، وإعادة تأهيل الغطاء النباتي والزراعة، والقروض الخضراء لصناعة فرص العمل وتوطين التكنولوجيا وحماية البيئة، علاوة عن تصنيف الأراضي بهدف حماية مصادر المياه / تكرير المياه المبتذلة / الإستفادة قدر الإمكان من مياه الأمطار / تحويل الهواء إلى مياه، واستخدام الأدوات التي تساعد على توفير المياه مثال توفير المغاسل الذكية للمياه وذلك لعدم هدر المياه ومراقبة عمليات الري بحيث لا يستخدم المياه الصالحة للشرب، ومراعاة الاستدامة في جميع المشروعات الصغيرة، والالتزام بدراسات تقييم الأثر البيئي، فضلا عن مكبات متطورة وفق المواصفات القانونية والبيئية تسهل من عملية اعادة التدوير والاستفادة منها، ومصانع تستفيد وتستغل الطاقة الناتجة من حرق النفايات في عملية توليد الطاقة، ووضع مقاييس محددة للاستهلاك، وختمت بهزاد بأن "الدورة شملت الإجابة عن العديد من الأسئلة التي تناولها المشاركون ومنها هل هناك قصور في اداء الشركات والقطاع الخاص في دعم القانون، وكيف يمكننا تطبيق القانون والاستفادة منه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وما علاقة القانون بالمسؤولية المجتمعية؟".

«زكاة كيفان» تدعو أهل الخير لتوفير أجهزة الغسيل الكلوي في بنغلاديش

قال رئيس زكاة كيفان التابعة لجمعية النجاة الخيرية الشيخ عود الخميس: خلال زيارتنا التفقدية للمرضى في جمهورية بنغلاديش شاهدت المعاناة الإنسانية الشديدة التي يعيشها عشرات المرضى الفقراء الذين قدموا من القرى البعيدة من أجل إجراء الغسيل الكلوي وذلك لقلة عدد الأجهزة وانتشار المرض الكبير.

وتابع الخميس: انطلاقاً من ديننا الديني والإنساني و الخيري ندعوا أهل الخير للمساهمة في شراء أجهزة علاج الفشل الكلوي والتي يستفيد منها الألاف المرضى سنويا حيث تبلغ تكلفة الجهاز الواحد 3400 دينار كويتي. ونقوم بتنفيذ هذا المشروع الرائد بالتنسيق مع وزارتي الشؤون والخارجية ونرسل للمتبرع تقريراً شاملاً عن عدد المرضى المستفيدين من تبرعه موثق بالصور والفيديو مع المراعاة الشديدة لخصوصية المستفيدين.

وبين الخميس أن مرض الفشل الكلوي يسمونه في بنغلاديش " المفقر" لأنه يتسبب في فقر الشخص المصاب به كونه يحتاج إلى مراجعات مستمرة للمستشفيات في ظل تدني مستوى المعيشة وعدم توافر الأجهزة الطبية اللازمة لإجراء عملية الغسيل الكلوي والتي تستغرق أحيانا قرابة 6 ساعات وأكثر، وذلك بسبب تفشي وانتشار المرض بصورة كبيرة في بنجلاديش.

مستشهداً بحديث النبي صل الله عليه وسلم" مَنْ عَادَ مَرِيضاً لَمْ يَزَلْ يَخُوضُ في خرفه الجنة" فكيف بمن يوفر لهذا المريض المستشفى الذي يتلقى فيه الرعاية، وكيف بمن وفر له الأجهزة الطبية الحديثة والعلاج واتاح له الدواء والعلاج الذي يذهب ألمه وحزنه.

الخميس في إحدى زياراته التفقدية لمرضى الفشل الكلوي في بنغلاديش